مبادرة السلام (اتفاق الخرطوم ١٩٩٧-١٩٩٩) مدى تأثيرها على الشمال والجنوب السوداني

م.د. عبد القادر عبد الرحيم عطيوي

ديوان الوقف السني

دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

Abdabdalkader69@gmail.com

الملخص:

استعرضنا في هذه السطور الى اتفاق مهم في الحياة السياسية السودانية حيث اعتبر منعطفا جديدا في تحقيق جزء من إحلال السلام وخاصة فيما يخص حركة التحرير الشعبية والتي كانت تحمل امال وتطلعات شعب الجنوب السوداني للخلاص من الحرب الاهلية المقيتة والتي انهكت البلاد ،وهنا اعتبر هذا العمل وبالخصوص للجنوب نصرا جديدا في تحقيق السلام وتقرير المصير .لذلك عدت تلك الاتفاقية من الاتفاقيات المهمة من ضم مبادرات اسلام بين الشمال والجنوب السوداني لانه كان يحمل في طياته بوادر تحقيق السلام الشامل وحق تقرير المصير للجنوب .

الكلمات المفتاحية (اتفاقية، تحقيق المصير، السلام).

The Peace Initiative (Khartoum Agreement 1997-1999) The extent of its impact on the north and south of Sudan

dr. Abdul Qadir Abdul Rahim Atiwi

The Sunni Endowment Office

Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract:

In these lines، we reviewed an important agreement in Sudanese political life، which was considered a new turning point. In achieving part of bringing peace، especially with regard to the popular liberation movement، which had hopes And the aspirations of the people of South Sudan to get rid of the

abhorrent civil war that has exhausted the country، and here this action and especially for the South was considered a new victory in achieving peace and self-determination Therefore، this agreement was considered one of the important agreements of the annexation of the initiatives of Islam between the North and South Sudan because it carried with it the signs of achieving comprehensive peace and the right to self-determination of the South.
Keywords (Agreement – Achieving Destiny – Peace).

المقدمة

تطرقنا في هذا البحث الى اتفاق بين الشمال والجنوب السوداني والذي اعتبر من الاتفاقيات المهمة والمؤثرة في التاريخ السياسي السوداني لما كان له من تاثير في الساحة السياسية السودانية وخاصة في مسالة تحقيق المصير للجنوب وتحقيق السلام الشامل بعد سنوات من القتال بين الشمال والجنوب .

تناولنا في المطلب الأول من هذا البحث قضية التمهيد الى تلك الاتفاقية وعقدها بين الطرفين من حيث ان تلك الاتفاقية كانت تستهدف الوصول الى تحقيق العدل والمساواة في البلاد بين الشمال والجنوب .

ثم يأتي بعد ذلك التطرق في المطلب الثاني عقد المبادرة او الاتفاق بين الطرفين حيث كانت الأجواء بين الأطراف مشحونة ومضطربة لذلك كانت الحكومة السودانية والتي تمثل الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تمثل الجنوب حيث كانت ترتب موقع عقد الاتفاق إضافة الى توقيت الاتفاقية لذلك كان عليها العمل أولا الى تعمل بكل الطرق الممكنة لضمان موافقة الطرف الشمالي والمتمردين الى وقف الحركات العسكرية ووقف اطلاق النار .

بعدها تناولنا في المطلب الثالث مدى تاثير الاتفاقية وفعاليتها على الشمال االسوداني والذي كانت تمثله الحكومة السودانية أولا ومن ثم تاثيرها على الشارع العام في السودان وكيفية تقبله من قبل الشعب وكذلك مدى تقبلهم لذلك القرار او عقد الاتفاق وانهاء

الازمة القائمة بين الشمال والجنوب وبالتالي الوصول الى مرحلة حلول السلام الدائم والشامل بين الطرفين ،

بعد ذلك يأتي الدور في المطلب الرابع الى تاثير ذلك الاتفاق على الجنوب السوداني وهو الطرف الأهم لانه كان يعاني اكثر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لذلك كان له تاثير اكبر علية .

لذلك ومن خلال هذا المطلب توضح لنا ذلك التاثير المهم على الجنوب ومدى تقبله والاحلام في الوصول الى السلام الشامل بين الطرفين وكذلك حق تقرير المصير بالنسبة للجنوب .

بعدها ختمنا البحث بخاتمة ذكرنا فيها نتائج البحث وما توصلنا اليه من أمور وكذلك بعض التوصيات الخاصة بالنتائج ومعالجة الأمور .

والله الموفق

المطلب الأول

التمهيد الى عقد الاتفاقية

شهدت الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ تحولات كثيرة وسط حركة التحرير الشعبية ، ففي مارس ١٩٩٣ كان منها تحويل أسماء الفصائل المسلحة وذلك لغرض تهيئة القوات المسلحة ، وفي عام ١٩٩٤ قامت مجموعة ريك مشار بتكوين تنظيم مستقل باسم (حركة استقلال السودان) ومنذ ذلك التاريخ ظلت تلك الحركة تقوم بالمحادثات المتوالية مع الحكومة السودانية .(١)

فقد التقت بوفود حكومية في فرانكفورت في فبراير ١٩٩٢ ، وكذلك في جوبا في مايو ١٩٩٣ ، وفي نيروبي في يوليو ١٩٩٣ ، وفي كل هذه اللقاءات كانت الحركة تطرح موضوع (تقرير المصير) كأساس لمفاوضاتة مع الحكومة .

وعل ضوء ذلك قررت القيادة الجنوبية التفاوض مع الحكومة في بداية عام ١٩٩٦ ، وارتكزت مفاوضاتهما على اتفاق الطرفين على حق شعب الجنوب في تقريره مصيره السياسي عن طريق استفتاء مراقب دوليا ، إضافة الى منح الوحدة أولوية خلال الفترة الانتقالية والاعتراف بحدود الجنوب كما كانت في يناير ١٩٥٦ ، وضمن الاتفاق في ما عرف بالميثاق السياسي ١٩٩٦ .(٢)

في ابريل عام ١٩٩٧ قام الطرفان بتطوير الميثاق السياسي ، الذي توصلا الية في بداية ١٩٩٦ ،ليشمل فصائل أخرى في اتفاقية شاملة نهائية .(٣)

وكان تمثيل الأطراف المشاركة عل النحو التالي ، من جانب الحكومة اللواء الزبير محمد صالح (نائب رئيس الجمهورية) ودكتور ريك مشار من جانب جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة وحركة اسقلال جنوب السودان ، والقائد كاربينو كوانين بول من جانب الحركة (مجموعة بحر الغزال) والقائد كواج مكوي عن مجموعة المستقلين (جنوب السودان) ، ودكتور ثيوفلس اوشاتق لوتي عن قوة دفاع الاستوائية ، وصموئيل ارو بول عن اتحاد الأحزاب الافريقية السودانية (يوساب) والقائد اروك طون اروك عن مجموعة بور .(٤)

مسودة الاتفاقية

كانت هذه الورقة المبدئية الى توقيع ذلك الاتفاق المهم بين جميع الأطراف المشاركة في الاجتماع وتضمنت تلك الورقة في مجال علاقة الدين والدولة ، كان الاتفاق على ان يكون السودان مجتمع متعدد الأعراف والاثنيات والثقافات والأديان ،

وان الإسلام دين الأغلبية والمسيحية كذلك من المعتقدات التي تتبعها مجموعة من المواطنين .(٥)

كذلك ان تقوم الحقوق والواجبات على أساس المواطنة ومساواة كل السودانيين في كافة مجالات الحياة والمسئوليات السياسي على أساس المواطنة الحسنة ، وعلى عدم اصدار أي تشريع يؤثر سلبيا على الحقوق الدينية لاي مواطن .

وكانت الموافقة كذلك أيضا على ان تكون الشريعة الإسلامية والعرف مصادر التشريع في البلاد وعلى ان يتم معادلة تسمح بتطبيق القوانين ذات الطبيعة العامة .(٦)

والقائمة على المبادئ المشتركة بين كافة الولايات على المستوى القومي ويحق للولايات اصدار أي تشريع مكملة للتشريع الاتحادي في الجوانب الخاصة بها ، وهذة السلطة سوف تمارسها الولايات ، إضافة لسلطاتها في الجوانب المحددة في اطار صلاحياتها التشريعية بما في ذلك تطوير القانون العرفي .(٧)

وفي ترتيبات الفترة الانتقالية ، اتفق الجانبان (حكومة السودان وجبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة التي تمثل الجنوب نيابة عن حركة الشعبية لتحرير السودان الحركة الأكبر في الجنوب والحركات المنضوية معها) عل فترة انتقالية تمتد لاربع سنوات ، يمكن تقليلها او تمديدها بتوصية من مجلس التنسيق بالجنوب لرئيس الجمهورية ، وتبدأ هذه الفترة من تاريخ تكوين مجلس التنسيق وتنتهي بالاستفتاء على مصير الجنوب وإعلان نتائجه (٨).

وفي مجال الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية ، اتفق الطرفان على ان تظل على ان تظل قوات جنوب السودان منفصلة عن الجيش السوداني وفي مواقعها وتحت قياداتها .

واكثر من ذلك اتفق على ان يتم تجنيد افراد الشرطة والسجون وحرس الحيوانات البرية والدفاع المدني والمطافئ ، والامن العام في جنوب السودان من بين أبناء الجنوب .(٩)

واتفق أيضا على تقليص حجم قوات الجيش السوداني في الجنوب الى الحدود التي تتطلبها ظروف السلام بعد تحقيقه .

وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير ، اعترفت الاتفاقية يحق شعب الجنوب في تقرير وضعيته السياسية ، وفي تنمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والاتفاقية أيضا نصت عللى ان يمارس الجنوب حق تقريرالمصير في استفتاء شعبي قبل نهاية الفترة الانتقالية ، ليختار بين البقاء في سودان موحد او تكوين دولته المستقلة .

واشترطت ان يكون الاستفتاء حرا ونزيها وتحت اشراف مفوضية خاصة يتم تكوينها بقرار رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس التنسيق بالجنوب ، والمشاركون في الاستفتاء هم الجنوبيون الذين وصل عمرهم الى ١٨ عاما واكثر ويقيمون داخل وخارج الجنوب .(١٠)

المطلب الثاني

إتمام عقد الاتفاقية بين الأطراف

لقد جاء عقد تلك الاتفاقية في ظروف استثنائية طان يمر بها البلد ، كان ابرزها اشتعال جبهات القتال بين كل الأطراف لذلك كان لابد ان يكون للحكومة السودانية موقف حازم ومهم في الإسراع الى تمهيد الطريق الى عقد الاتفاقية .(١١)

وهنا نرى انه في تلك الأيام كانت القوات المشتركة العليا المعارضة بتوسيع عملياتها لتشمل المناطق الزراعية في القضارف وكسلا حتى جبال البحر الأحمر ، ومن ناحية

أخرى تمكنت قوات الجيش الشعبي بالتعاون مع القوات من الفصائل الأخرى المعارضة بالسيطرة على منطقة النيل الأزرق .

وهنا اصبح موقف الحكومة السودانية حرجا وقلقا الى ابعد الحدود لان التهديد الجنوبي اصبح قريبا من العاصمة السودانية الخرطوم ،، وهنا بدء نائب رئيس الجمهورية الزبير محمد صالح في البحث عن مخرجا لهذا المأزق الذي وقعت به الحكومة السودانية (١٢).

هناك بادر الزبير الى الذهاب المنشقيين من الجنوبيين وطلب منهم ارسال بعض من قواتهم لجبهة الشرق والانضمام الى القوات الحكومية المتواجدة هناك ، وهنا تجدر الإشارة الى ان تلك القوات لم تنفذ تلك الأوامر ، لذلك كان لابد من اجراء من قبل الحكومة السودانية .

بعدها طار الزبير مرة أخرى وكانت وجهته هذه المرة الى مدينة الناصر في شرق أعالي النيل واجتمع هناك مع قيادات المنشقين وناقش معهم إمكانية توقيع اتفاقية سلام داخلي مع رياك مشار ، زعيم حركة اسقلال جنوب السودان .(١٣)

ويذكر انه تم توقيع مبدئي على أساس اتفاقية لمناقشتها في وقت لاحق بين الطرفين ، وهنا يمكن القول ان تلك الحادثة كانت هي بادرة السلام الأولى على مسار عقد الاتفاقية ، وهنا بدت الأمور تكون لصالح الحكومة السودانية ، حيث كانت هناك هزيمة لقوات حركة اسقلال جنوب السودان في شرق أعالي النيل وشرق الاستوائية .(١٤)

وهذا الامر الى تقرب العديد من الفصائل المعارضة الجنوبية الى التقرب من الحكومة السودانية وانتظار التوقيع معها اتفاقية السلم الداخلي ، ويذكر انه كان لحادثة اغتيال احد قادة الفصيل الشعبي واتهام حركة اسقلال الجنوب بمقتلة ، كان لذلك الحادث تأثيره على دفع المنشقين الجنوبين الى التقرب الى الحكومة السودانية اكثر .(١٥)

على اية حال عندما توفرت الظروف قام الرئيس الزبير محمد صالح بإحضار مجموعات المنشقين الست للخرطوم للتوقيع على تسوية داخلية مع الحكومة ، وبالفعل جاءت تلك المجاميع الى الخرطوم في ٢١-ابريل -١٩٩٦ والتوقيع على ميثاق سياسي كأساس للتفاوض بين جميع الأطراف .

يذكر ان المجاميع التي وقعت الميثاق الاولي هي :

١-حركة استقلال الجنوب

٢-حركة الجيش الشعبي ، مجموعة بحر الغزال

٣-حركة الجيش الشعبي المجموعة المستقلة (مجموعة اويل)

٤-حركة الجيش الشعبي ، مجموعة بور

٥-قوة الدفاع الاستوائية

٦-اتحاد الأحزاب الافريقية (يوساب).(١٦)

ومن الجدير بالذكر انه تم طلب من تلك المجموعات التخلي عن اسمائها السابقة ومواقعها في الغابات وكذلك طلب منها في وقت لاحق بشكل قاطع تبني اسم جديد يجمعها كلها في تنظيم واحد وقيادة موحدة والا انها لن تشارك في المفاوضات الخاصة بالسلام مع الحكومة .

وبالفعل تبنت تلك المجموعات اسم جديد وتخلت عن اسمائها القديمة واختارت اسما جديدا موحدا لها كان هو (الجبهة الديمقراطية المتحدة للانقاذ) وسمت قواتها باسم (القوات الديمقراطية المتحدة للدفاع عن جنوب السودان .(١٧)

وبهذا التغير طلب من الجبهة الديمقراطية المتحدة للانقاذ الخروج والعمل على تعبئة جنوب السودان وتهيئته لقبول التسوية السلمية وفقا لبرنامج الحكومة (السلام من الداخل وطلب من القوات المتحدة القيام بتنظيف غابات جنوب السودان من كل مخلفات تلك الحروب القديمة وبقايا تلك الأسلحة القديمة وفرضت على الجبهة المتحدة بانها يجب ان تؤكد فعاليتها الجديدة في الجنوب قبل توقيع الاتفاقية النهائية .(١٨)

ويذكر انه بينما كانت قيادات الجبهة في انتظار بدء اجتماعاتها مع الحكومة وصلتهم مذكرة من وزير شئون السلام ، محمد امين تضمنت اخبارا عن تكوين مجلس تنسيق لجنوب السودان ، وهو عبارة عن إدارة لتنسيق العمل بين حكومات ولايات لجنوب العشر ، وليس لادارة شئون الحكم ، وهنا دعا الوزير كافة المثقفين والسياسيين الجنوبين للاشتراك في هذا المجلس وليس الامر محدد الى جبهة الإنقاذ حصرا وانما للكل .(١٩)

بنود اتفاق السلام (الخرطوم)

كان الاتفاق الذي دارت المفاوضات حولة بين الحكومة السودانية الممثل للشمال والجبهة الديمقراطية المتحدة للانقاذ ، وبعد مسيرة تلك المباحثات جاءت النتيجة النهائية لبنود الاتفاق كالاتي :-

١-اللجوء الى الحل السلمي والسياسي لمشكلات السودان.

٢-الحفاظ على وحدة السودان بحدوده المعروفة .

٣-بعد تحقيق كامل الاستقرار والسلام ، وتحقيق قدر معقول من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب البلاد ، وفي نهاية الفترة الانتقالية ، يجري استفتاء بين مواطني الولايات الجنوبية وذلك لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين لتجميل صورة النظام القائم .

٤-اعلان الايقاد وذلك اتساقا مع فلسفة المؤتمرات الشعبية التي كانت تتبناها الحكومة آنذاك .

٥-المواطنة هي منشأ الحقوق والواجبات وعلى أساسها تحقق المساواة والحرية وحقوق الانسان .

٦-الشريعة والعرف هما مصدر التشريع وتمنح الولايات الجنوبية الحق في سن تشريعات مكملة للقانون الاتحادي في المسائل ذات الخصوصية في تلك الولايات ، أي عدم تطبيق احكام الشريعة في الولايات الجنوبية .

٧-تنوع الثقافة وحرية الدين والتنمية الاجتماعية وتوزيع السلطات الإدارية والمدنية والعسكرية بين كل من الجنوب والشمال إضافة لتوزيع الموارد الاقتصادية .

٨-حق تقرير المصير بالنسبة الى الجنوبين للاختيار بين الوحدة والانفصال بعد انتقالية مدتها اربع سنوات ، تحسب من يوم قيام مجلس التنسيق للولايات الجنوبية .(٢٠)

توقيع الاتفاق

بينما كان الجنوبيون يتنازعون حول من يرأس مجلس التنسيق المقترح للجنوب كانت الحكومة تفكر ، هي الأخرى في كيفية وتوقيت توقيع اتفاقية السلام مع المتمردين السابقين ، خاصة ان الأوضاع العسكرية كانت تشهد تغييرات كبيرة في ارض الواقع . (٢١)

اما في الجنوب دخل الجيش الشعبي في إقليم بحر الغزال بطرقة كثيفة ، لأول مرة منذ بداية الحرب الاهلية في عام ١٩٨٣ ، وكان يهدد باحتلال الإقليم كله ، وبالنسبة للحكومة كانت ترى ان نجاح الجيش الشعبي في احتلال هذا الإقليم وربطه بقواتة المعزولة في جنوب كردفان سيؤدي الى كارثة تضطر الحكومة للقتال في الشرق والغرب في نفس الوقت .

ويشار ان الجيش الشعبي ، بالتعاون مع قوات التحالف السوداني قد استطاع توسيع نشاطه في شرق السودان من جنوب النيل الأزرق حتى جبال البحر الأحمر .(٢٢)

هكذا كانت قوات الجيش الشعبي وقوات التحالف السوداني تمارس ضغوطا كبيرة على القوات الحكومية في الشرق والجنوب ونتيجة لذلك كان ان تفاجأ الحكومة بتطورات الاحداث واكثر من ذلك .

كان التجمع الوطني يمارس ضغوطا دبلوماسية واسعة لم تستطع الحكومة مواجهتها بفعالية ولذلك كان عليها ان تعمل بكل الطرق الممكنة لضمان وقوف المتمردين المنشقين الى جانبها .(٢٣)

وفي ضوء كل ذلك قام نائب الرئيس الزبير محمد صالح بجمع المجموعات الست وابلاغهم بان الوقت قد حان لتوقيع اتفاقية السلام معها ، وبالفعل تم التوقيع يوم ٢١-٤-١٩٩٧ وعقدت اتفاقية السلام بين جميع الأطراف .(٢٤)

ويذكر انه قد تم التوقيع في احتفال بهيج بحدائق القصر الجمهوري ، شاهده وسمعه الشعب السوداني من خلال وسائل الاعلام المتاحة في ذلك الوقت ، وتم وضع اول بذرة في طريق السلام الشامل بين الجنوب والشمال السوداني .

ومن الجدير بالذكر ان نائب الرئيس الزبير محمد وقع الاتفاق عن الجانب الحكومي الشمالي وعن الجانب الجنوب وقع الاتفاق الدكتور رياك مشار والقائد كاربينو كوانين ممثلا عن المجموعات الست

وبعد أسابيع من موعد توقيع الاتفاق بين الأطراف تم تحويل الاتفاقية الى قانون عن طريق المرسوم الجمهوري رقم ١٤ الذي وافق علية المجلس الوطني بأغلبية ساحقة ، وهنا اصبح الاتفاق رسمي وبصورة تامه من قبل الحكومة السودانية .(٢٥)

نتائج اتفاق السلام (الخرطوم)

أولا:- كانت احدى نتائج الاتفاق هو انبثاق مجلس التنسيق الذي اقرته الحكومة في الجنوب وما حصل من اختلافات داخلية في الجنوب وخاصة بين الفصائل المسلحة ، في حين كانت تلك التطورات تخص السلطات التي سوف يتمتع بها هذا المجلس وسوف يتطلب ذلك بالطبع تعديلا مباشرا لدستور الحكم الفيدرالي الجديد ، المطروح امام المجلس الوطني السوداني .

ثانيا:- ان توقيت توقيع الاتفاقية جاء في وقت كانت الحكومة السودانية على وشك تطبيق دستوره الجديد ذو التطبيق الإسلامي ، الذي لم يكن يتعارض مع اتفاقية الخرطوم للسلام من حيث تبنيه مبدئ نظام حكم فيدرالي ، وفقا لهذا النظام يتم تقسيم السودان ٢٦ ولاية بدلا من المديريات التسع السابقة ، إضافة الى عدد كبير من المحافظات حيث يبلغ عددها ٨٨ محافظة ، وهنا يبدو ضعف ذلك النظام القديم على ذلك التنظيم والتوزيع الإداري ، كل هذا يعني ان الإدارة الجديدة سوف تكون خارج نظام اداري فاشل بحكم تطبيق نظام مجلس التنسيق الجديد الذي اقرته الدولة بعد عقد الاتفاقية ، وهذا الاختلاف الإداري وتطبيق نظام مجلس التنسيق هو احد نتائج اتفاقية السلام الجديدة .(٢٦)

ثالثا:- بالنسبة الى الوضع السياسي الجنوبي بعد توقيع الاتفاقية وميلاد الجبهة الديمقراطية المتحدة للانقاذ ، وهي عبارة واجهة سياسية تضم مجموعات التمرد الجنوبي وهي الأطراف التي شاركت في مفاوضات عقد اتفاقية السلام مع الحكومة السودانية ، اتضحت أخيرا وبعد التوقيع ان هناك ثلاث مجموعات سياسية متنافسة وسط الجنوبين كل واحدة تدعي انها الاجدر من باقي الجهات الأخرى في تمثيل الجنوب وهي كالاتي :-

١-جبهة الإسلاميين الجنوبيين .

٢-جبهة السلام من الداخل .

٣-الجبهة الديمقراطية المتحدة للانقاذ .(٢٧)

المطلب الثالث

ردود الأفعال في الشمال السوداني (الحكومي والشعبي)

كانت الحكومة السودانية قد لجأت الى سلام الداخل نتيجة فشلها في التفاوض مع الحركة المعارضة الرئيسية ، لعدم رضائها عن أسلوب الايقاد ، ولإعتقادها ان الموقف العسكري في صالحها وان الاتفاقية والقوى التي تقف وراءها قد تسهم في فرض البديل للحركة الشعبية ، والقوى الجنوبية التي صالحت فعلت ذلك لعجزها عن الحرب في ميدانين حرب ضد الحكومة وحرب ضد الحركة الشعبية .(٢٨)

ولأنها لم تجد دعما خارجيا يوفر لها القدرة على الحركة العسكرية وكان تحالفها مع الحكومة يوفر لها ذلك الدعم ولكن على ارض الواقع لم تستطع هذه الاتفاقية ان توفر سلاما او توقف قتالا او حتى تحقق انسجاما بين أطرافها .(٢٩)

ومن امثلة ذلك الخروج على السلطة القائد كاربينو خرج عليها لانها لم توفر له السلطة التي يريد وقادة أعالي النيل يخرجون عليها كل يوم لان كل قائد اصبح مستقلا ، بل ان بعضهم اصبح حاكما بامره وبقوته ، والاسوء من ذلك انها اخذت طابعا قبليا محددا حيث كان قل قائد يمثل قبيلته .

كان لتلك الظروف اثارها عل الاتفاق الذي عقد بين الحكومة السودانية والجبهة المتحدة لإنقاذ التي تمثل فصائل المعارضة ماعدا الحركة الشعبية لتحرير السودان اكبرالفصائل المعارضة للحكومة السودانية ، والذي وصل قمته في اتفاق الخرطوم للسلام .(٣٠)

وهنا ردود الأفعال متناقضة من الطرفين الشمالي والجنوبي ، اما فيما يخص الجانب الحكومي الشمالي فقد اعتبره العدد الأكبر من الجزء الحكومي انه من ناحية اتفقا جزئيا

لانهل انها اتفاقية تمت بين الحكومة وفصائل ثانوية لا تمثل الشعب الجنوبي بأكمله حيث الممثل الأكبر كان غائبا عن الاتفاقية الا وهو حركة التحرير الشعبية ، وهنا تجدر الإشارة ان الفصائل التي وقعت مع الحكومة قد انسحبت من القتال ضد الحكومة قبل التوقيع واتجهت الى قتال حركة التحرير الشعبية الجنوبية أيضا .(٣١)

ومن ناحية كانت الاتفاقية (تنازلية) حيث ان الحكومة قد تنازلت للمرة الأولى عن مبدأ (وحدة السودان) وقبلت ان يكون (الانفصال) احد الخيارين للذين يجري الاستفتاء عليهما ، عند تقرير المصير بينما أصرت اتفاقية اديس ابابا على الوحدة .(٣٢)

اضف الى ذلك ان الاتفاقية كانت (مضطربة) لانها كانت على عكس اتفاقية اديس ابابا ، لم تحاول ان تستعيد احتكار السلاح لجيش السودان او تستوعب قوات التمرد في صفوفه ، كما فعلت اديس ابابا ، بل سمحت للقوات المتمردة ان تحتفظ بسلاحها وهياكلها القيادية وحرية حركتها العسكرية حت في الشمال.

ويمكن القول ان الاتفاقية حسب راي الشارع الشعبي الشمالي انها كانت (غير جادة) حيث اتسم تنفيذها بالبطء الشديد ، ومر عام على انعقادها ولم ينشأ مجلس التنسيق الذي نصت عليه بل والاغرب من ذلك ان اكثر بنودها بقيت حبر على ورق لم تطبق على ارض الواقع ، خاصة في جانبها العسكري حيث كانت تخضع الى إعادة تنظيم بين الحين والأخر .(٣٣)

وهنا يمكن اجمال موقف الحكومة السودانية لتلك الاتفاقية انها تمثل خروج جزء من المقاتلين من المعركة وتوفير الأمان لجزء كبير من أعالي النيل عامة التنقيب عن البترول خاصة اما ميزتها لحركة استقلال جنوب السودان فهي انها وفرت لها قدرا من السلطة قد يساعدها في بناء قواعدها .

وهي ترى انها لم تتنازل عن أهدافها النهائية اسقلال جنوب السودان بل بات في مقدورها ان تحقق تلك الغاية عبر الاستفتاء او هكذا تظن ، وانها قد لجات اليها مضطرة بعد ان سدت امامها الأبواب الأخرى.(٣٤)

من ناحية كان جدل شعبي حول توزيع الواردات والذي نصت عليه الاتفاقية ، ففي اتفاقية الخرطوم اذ تضمنت في ملحقها الثالث جدولا لتوزيع العائدات مثل عائدات النفط وعائدات المعادن وعائدات الجمارك والمؤسسات العامة وغيرها .(٣٥)

حيث كان التوزيع على ثلاث مستويات :

الولاية ومجلس التنسيق والمركز ويكون نصيب الولاية التي توجد فيها العائدات ٤٠% ونصيب مجلس التنسيق ٣٥% ونصيب الحكومة المركزية ٢٥% ، مما يعني ان ينال الجنوب من العائدات التي تتحقق على الأرض ٧٥% من جملتها ، ولا يوجد اعتراض حكومي على تلك القسمة حتى لو بلغت ١٠٠% وهذا التقسيم في العاءدات اثارة حفيظة الشارع الشعبي الشمالي واعتبره العديد من المواطنين تنازل كبير من قبل الحكومة السودانية المركزية .(٣٦)

ومن الأمور المهمة التي اثارت الشارع الشعبي كذلك ان اتفاقية سلام الداخل قد قاد للمرة الأولى في

تاريخ السودان الى اتفاقية رسمية موقعة من قبل الدولة تتقبل فيها منح الجنوب حق الانفصال عبر الاستفتاء (حق تقرير المصير) ، فلم يعد ذلك الحق شعارا يرفعه حزب او برنامجا حزبيا تتبناه الأحزاب ، بل اصبح مبدأ اقرته حكومة قائمة ، ووقعت اتفاقا رسميا بشأنه واصبح واجب التنفيذ .(٣٧)

وهنا قد اصبح الانفصال مطروحا منذ الان في شكل مقترح الكونفدرالية الذي يتبناه الجنوب في منبر الايقاد بل وتعدى الامر ابعد من ذلك الى ان تتبناه قوى إقليمية ودولية في نظام عالمي جديد .

المطلب الرابع

صدى اتفاقية السلام على الجنوب السوداني

هنا لابد من الإشارة الى شيء ذو أهمية في سياق الحديث عن صدى او رد الفعل الجنوبية حول عقد اتفاقية السلام (اتفاق الخرطوم) ، انه لا يمكن لتلك الاتفاقية والتي سميت اتفاقية السلام ان تنهي صراع الشمال والجنوب السوداني .(٣٨)

بدء يجب ذكر ان الاتفاقية ابرمت مع الفصائل المنشقة عن الحركة الرئيسية التي مازالت تمتلك القوة المقاتلة الرئيسية ، لذلك فتلك الحركة ستتشدد وتطالب بأكثر مما حصل عليه المنشقون ، إضافة لذلك فإن القوى المنشقة لم تتفق الا على صراعها مع الحركة الشعبية .(٣٩)

فسرعان مانشبت الخلافات بينها ، فلقد شهدت الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاق صراعات دموية بين الحركة الشعبية والفصائل التي وقعت مع الحكومة وهنا اصبح داخلي بالنسبة للجنوب أيضا .

من ناحية أخرى كانت هناك أفكار من داخل الشارع الجنوبي والتي عانت ما عانت من ويلات الحرب الاهلية ودمار الحروب وخسائرها البشرية والمادية ، لذلك كانت تؤمن بان طرح قضية الانفصال ستوحد الفصائل الجنوبية لانها تتيح لها فرصة لانشاء دولة الجنوب ، وبالتالي لابد من ان يوحد مثل هذا الهدف بين تلك الفصائل المتناحرة فتتوقف الصراعات بينها ، وبالتالي فانه بالمقابل سيضعف المعارضة الشمالية ويحقق الحلم الجنوبي حق تقرير المصير .(٤٠)

من ناحية أخرى بدءت أصوات جنوبية حول تقسيم الموارد وهنا يمكن القول ان اكتشاف البترول في الجنوب واستثماره قد يوفر للمرة الأولى دعما اقتصاديا يبرر قيام دولة جنوبية مستقلة ، ويمكن ان يفيد دولة قائمة في ذلك الجزء من الوطن ، على الأقل في

توطيد أركانها بداية وفي إيجاد المستثمرين القادرين على تطوير هذا الكشف مستقبلا ، اذا ما تحقق السلام .(٤١)

اضف الى ذلك ان الحرب بكل شراستها قد الحقت من الدمار والخراب ما خلق ظروفا ضاغطة على كل الأطراف ، تدفعهم اكثر من أي وقت مضى للبحث عن أي حل يوقف نزيف الدم والقبول بالراي القائل ان (السلام مع الانفصال خير من الوحدة مع الحرب) .(٤٢)

ان الشارع الجنوبي بدء وبجد يفكر بعد عقد الاتفاق ان تنتهي معاناته تلك ، فلقد ظل ذلك الإقليم يعيش اغلبية سكانه نازحين في الشمال بسبب تلك الحرب ولن يكون بمقدورهم العودة الى الجنوب الا بحلول السلام الشامل ، بعد ان دمرت الحرب بنياته الأساسية وفقدت مناطقه مقومات الحياة وانزرعت في ارضة بدلا من الأشجار والورود الألغام والحديد لذلك حان وقت السلام الدائم .(٤٣)

ومن ضمن النتائج المواكبة الى اتفاق السلام هو وصول الفصائل المسلحة من أبناء منطقة جبال النوبة المرتبطين بالحركة (الجيش الشعبي لتحرير السودان) .(٤٤)

وهنا تجدر الإشارة ان هذه المجاميع كانت ترى ان العمل لابد ان يكون من اجل تحقيق الانفصال الكامل للجنوب ، وبالتالي يجب على شعب منطقة النوبة ان يعمل على البحث في طريق منفصل لحل مشكلة الجنوب مع حكومة السودان ، وانها كانت تشعر ان مستقبل منطقة جبال النوبة يرتبط بحل شامل لمشكلة المناطق المهمشة في السودان (٤٥).

وكانت ترى ان المطالبة بحق تقرير المصير لشعبها في حل شامل هو ما يستحق التركيز والاهتمام الجدي والحقيقي من اجل تحقيق تلك الأهداف كاملة .(٤٦)

وبالفعل تم الاتفاق الملحق الى اتفاق السلام ووقعت الحركة (اتفاق السلام الشامل بمنطقة جبال النوبة) مع الحكومة السودانية ، وقع الاتفاق عن الحكومة المركزية اللواء محمد الأمين خليفة ، والقائد محمد هارون كافي عن اللجنة المركزية للحركة الشعبية – قطاع جبال النوبة .(٤٧)

ويذكر انه جاء في بنود الاتفاق :

١-يؤكد الطرفان التزامها بالمحافظة على وحدة السودان بحدوده الجغرافية والسياسية المحددة .

٢-ضرورة واهمية اتخاذ موقف ورؤية لمشاكل السودان من منظوراقليمي وفي اطار وحدة السودان ، كوسيله لحل مشكاة منطقة جبال النوبة .

٣-اتفق الطرفان على ان تكون الشريعة الإسلامية والعرف معا هما مصدر التشريع في ولاية جبال النوبة .

٤-لمنطقة جبال النوبة الحق في اصدار تشريعات مكملة للقوانين الاتحادية في المسائل والمشاكل الخاصة بها .

٥-المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات ، وتشمل الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الانسان .

٦-يتفق الطرفان على النظام الفيدرالي كآلية للحكم توفر للاقاليم حقوقها في المشاركة في إدارة شؤنها وتطورها ، بجانب مشاركتها الكاملة والمتوازنة في السلطة الاتحادية .

٧-تقسيم السلطة والثروة على أساس المساواة والعدالة بين ولاية جبال النوبة والحكومة الاتحادية .(٤٨)

وهنا يمكن القول ان الجهور الجنوبي كان يأمل الكثير من هذه الاتفاقية الخير الكثير والتغير في مجالات الحياة وإزالة أي نوع من المظالم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن تلك الامنيات استصلاح الأراضي الزراعية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف ، وإصلاح المشاريع الزراعية وإعادة تاهيلها مرة أخرى وتوزيعها بطريقة تراعي انصاف الأهالي وتوفير فرص العمل واسبقيات أوسع لسكان المنطقة الجنوبية لتنمية وتطوير أراضيهم الزراعية .(٤٩)

ومن ناحية أخرى تتضافر الجهود لإزالة كل اشكال التأخر والامية والجهل ، والتي تسببت في خلق وضعية عدم العدالة والمظالم الراهنة ، إضافة الى اعداد وتنفيذ خطة خاصة لتنمية منطقة جبال النوبة بهدف تحقيق التنمية المتوازنة بين جبال النوبة والاقاليم الأخرى في البلاد .(٥٠)

اضف الى ذلك المحافظة على الثقافات المحلية وتنميتها وتطورها وتوفير الفرص المتساوية لنشرها والتعبير عنها ، جنبا الى جنب مع الثقافات الأخرى في السودان . (٥١)

كذلك كانت تأمل في المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية في الجنوب السوداني واثارة حقوق الانسان في نفوس المجتمع الشعبي الجنوبي وانهاء الاثار السلبية لتلك الأيام السوداء من الحروب والقتال وتحقيق الامن والسلام .

الخاتمة

لقد تبين لنا من مسيرة البحث والاستقصاء في الحقائق في الاحداث السياسية على الساحة السياسية السودانية وتميزت بعدة مميزات كانت تمثل نتائج البحث .

لذلك مثل اعلان اتفاق الخرطوم تلك الانتقالية في عقلية الصراع ، والتفاوض بين اطراف النزاع السياسي السوداني فهو قد اعتبر منعطفا جديدا ومهما في طرح صناعة السلام بين الأطراف المتمثلة في الجانب الجنوبي هي الحركة الشعبية لتحريرالسودان ،اما من ناحية تمثيل الشمال السوداني كانت الحكومة السودانية .

ومن ضمن الأهداف التي تطمح لها الحركة الشعبية او الجنوب هو تقرير المصير وهنا جاء لأول مرة من خلال موافقة الحكومة السودانية على ذلك المبدء لشعب السودان الجنوبي .

اعتبر الكثير من الأطراف ان اتفاق الخرطوم ١٩٩٧ قد عد إنجازا سودانيا بحتا من غير تدخل أي طرف خارجي او طرفا ثالثا .

لذلك كان له الصدى الكبير داخل الأوساط الشعبية الداخلية السودانية وهنا يمكن القول ان الإعلان عن الاتفاق اعتبر البداية الصحيحة لعقد اتفاقية السلام الشامل .

لقد تبين لنا ان الاتفاقية كانت تريد انقاذ الطرف الحكومي الذي يمثل الشمال السوداني لانه في تلك الفترة كان الطرف الجنوب قد حقق الكثير من الانتصارات على الساحة العسكرية والسيطرة على الكثير من الولايات الجنوبية لذك كان لابد للحكومة من عمل شيء لوقف ذلك الزحف ، وجاء ذلكم الامر من خلال عقد تلك الاتفاقية .

من ناحية أخرى جاء توفيت تلك الاتفاقية في وقت كان النظام الحاكم على وشك تطبيق الدستور الجديد والذي يعتبر دستور إسلامي ويتبنى نظام فيدرالي حيث يتم تقسيم السودان الى ٢٦ ولاية بدلا من المديريات التسع السابقة .

ثم اتضح لنا كذلك ان المشكلة الأخرى التي ظهرت كذلك هي ان هناك تعديلا مباشرا للدستور والخاص بالحكم الفيدرالي الذي كان قد طرح امام المجلس الوطني .

لاحظنا ان الحكومة السودانية لجات للسلام مع الجنوب نتيجة لفشلها في التفاوض مع الحركة الشعبية لعدم رضاها عن أسلوب الابعاد ولاعتقادها ان الموقف العسكري يكون لصالحها ، وهنا يمكن القول ان من ضمن التوصيات لنا على مجريات البحث :

١-ان الحكومة السوداني يجب ان تقتنع بمبدئ السلام بين الطرفين وان الفشل في الجانب العسكري قد يؤدي الى المزيد من التناحر بين الطرفين .

٢-ان مبدء حق تقرير المصير من الأمور المهمة وخاصة من الجانب الشمالي ويجب على الحكومة الاخذ بظر الاعتبار ذلك الامر

٣-يجب على الحكومة اللجوء الى الحل السلمي دائما لضمان توقف المعارك والأوضاع السيئة للشعب السوداني .

٤-الحفاظ على وحدة السودان في الشمال والجنوب .

وهنا يمكن القول ان اتفاقية الخرطوم للسلام كانت بداية صحيحة لتحقيق السلام الشامل بين الشمال والجنوب ولكنها لم تحقق كل مطالب السلام الحقيقي لانه هناك العديد من المسائل العالقة والتي يجب حلها في المستقبل من اجل ان يكون السلام في المستقبل شاملا وحقيقيا .

ومن الله التوفيق

قائمة الهوامش

١-جيلي عبدالرحمن ،المعونة الامريكية تهدد الاستقلال للسودان ، القاهرة ،مكتبة الشرق ،١٩٩٩ ،ص١٠٠ .

٢-المصدر نفسة .

٣-هاني رسلان ، الولايات المتحدة وقانون السلام ،مجلة الاهرام ،العدد ٢٨٥ ، ٢٠٠٠ ،ص٧٥ .

٤-المصدر نفسة .

٥-المصدر نفسة ، ص٧٦ .

٦-يونان لبيب ،التمرد في جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية . العدد ١٢٥ ،ص٦٠ .

٧-زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية في السودان ، دار النهضة للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٩ ،ص٧٢ .

٨-عبدالحميد البطريق ،التيارات السياسية المعاصرة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٠ ،ص٦٠ .

٩- يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص٦١ .

١٠-عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

١١-المصدر نفسة .

١٢-حيدر إبراهيم علي ، حالة الوطن ، التقرير السنوي عن السودان ، ٢٠٠١ ، ص٦٥ .

١٣-محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل ، القاهرة ، مكتبة الشرق ، ١٩٩٩ ، ص٨٥ .

١٤-المصدر نفسة .

١٥-يونان لبيب ، المصدر السابق ،ص٦٥

١٦-المصدر نفسة .

١٧-حيدر إبراهيم ،المصدر السابق ،ص٧٠ .

١٨-حيدر إبراهيم علي ، ازمة الإسلام السياسي ، الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا ، مركز الدراسات السودانية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٥٥ .

١٩-المصدر نفسة .

٢٠ جمال عبد الجواد ، ازمة التكامل القومي في السودان ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، العدد ١٥٠ ، ٢٠٠٠ ،ص٧٠ .

٢١-المصدر نفسة .

٢٢-اشرف راضي ، إدارة العلاقات السودانية الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، ٢٠٠٢ ،ص٧٥ .

٢٣-المصدر نفسة .

٢٤ -المصدر نفسة ، ص٧٦ .

٢٥-حيدر إبراهيم ،المصدر السابق ، ص٦٧ .

٢٦-جمال عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

٢٧-عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ٦٤ .

٢٨-محمد فؤاد ، المصدر السابق ، ٧٨ .

٢٩-هاني رسلان ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

٣٠-نور أسامة ، حسابات الدولة الوليدة العلاقات الخارجية لجنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، ٢٠٠١ ، ص٧٢ .

٣١-حيدر إبراهيم ، المصدر السابق ، ص٧١ .

٣٢-نور أسامة ، المصدر السابق ، ٧٣ .

٣٣-المصدر نفسة .

٣٤-يونال الموال ، مستقبل السودان على ضوء التحديات الراهنة ، مركز الدراسات العربية ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص٨٠.

٣٥-المصدر نفسة .

٣٦-زكي البحيري ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

٣٧-هاني رسلان ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

٣٨-جمال عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

٣٨-عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

٣٩-احمد أبو سعدة ، جنوب السودان وآفاق المستقبل ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ،٢٠١٠ ، ص١٩٠ .

٤٠-المصدر نفسة .

٤١-جمال عبد الجواد ، المصدر السابق ، صص٧٧ .

٤٢-محجوب محمد صالح ، أضواء على مشكلة جنوب السودان من مؤتمر الجوبا الى اتفاقية نيفاشا ، مركزمحمد عمر البشير للدراسات السودانية ، جامعة ام درمان ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦٨ .

٤٣ المصدر نفسة .

٤٤-جون قاي يوه ، مخاطر بناء الامة ، ترجمة :محمد علي جادين ، رفيقي للطباعة ، جمهورية جنوب السودان ، ٢٠١٦ ، ص١٤١ .

٤٥-المصدر نفسة .

٤٦—محجوب محمد ، المصدر السابق ، ص٢٧٠ .

٤٧-جون قاي ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

٤٨-احمد أبو سعدة ، المصدر السابق ، ص١٩٤ .

٤٩-المصدر نفسة .

٥٠-جون قاي ، المصدر السابق ، ١٤٤ .

٥١-المصدر نفسة .

قائمة المصادر

١-اشرف راضي ،إدارة العلاقات السودانية الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، ٢٠٠٢ .

٢-احمد أبو سعدة ، جنوب السودان وافاق المستقبل ، القاهرة ،مكتبة مدبولي ،٢٠١٠ .

٣-جون قاي يوه ، مخاطر بناء الدولة ، الترجمة : محمد علي جادين ، رفيقي للطباعة ، جمورية جنوب السودان ، ٢٠١٦ .

٤-جمال عبدالجواد ، ازمة التكامل القومي في السودان ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، العدد ١٥٠ ، ٢٠٠٠ .

٥-جيلي عبدالرحمن ، المعونة الامريكية تهددالاستقلال للسودان ، القاهرة ، مكتبة الشرق ، ١٩٩٩ .

٦-حيدرابراهيم علي ، حالة الوطن التقرير السنوي عن السودان ، ٢٠٠١ .

٧---------- ،ازمة الإسلام السياسي ، الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا ، مركز الدراسات السودانية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٨-زكي البحيري ، الحركة الديمقراطية في السودان ، دار النهضة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩

٩-محجوب محمد صالح ، أضواء على مشكلة جنوب السودان من مؤتمر الجوبا الى اتفاقية نيفاشا ، مركز عمر البشير للدراسات السودانية ، جامعة ام درمان ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ .

١٠-محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل ، القاهرة ، مكتبة الشرق ، ١٩٩٩ .

١١-نور أسامة ، حسابات الدولة الوليدة العلاقات الخارجية لجنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، ٢٠٠١ .

١٢-يونان لبيب ، التمرد في جنوب السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٥ ، ٢٠٠١ .-

١٣-هاني رسلان ، الولايات المتحدة وقانون السلام ، مجلة الاهرام ، العدد ٢٨٥ ، ٢٠٠٠ .

١٤-عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٥-يونال الموال ، مستقبل السودان على ضوء التحديات الراهنة ، مركز الدراسات العربية ، لبنان ، ٢٠٠٠ .